

السياسة النقدية بين المرونة ومنهج القواعد في ميزان الاقتصاد الإسلامي

- أ. نذير عبد الرزاق جامعة المسيلة - الجزائر

- أ.د. داودي الطيب جامعة بسكرة - الجزائر

ملخص :

تعتبر السياسة النقدية إحدى السياسات الاقتصادية التي تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتختص السياسة النقدية بمراقبة سلوك النقود في الاقتصاد وتصحيحه وتوجيهه نحو الوجهة السليمة، وتتفق جميع المدارس بتعريف السياسة النقدية لكن الاختلاف يكمن في نقطتين هامتين الأولى هي ماهية الأهداف التي تحاول السياسة النقدية تحقيقها والثانية كيفية عمل السياسة النقدية.

Abstract

Considers monetary policy One the economic policies working to achieve economic stability, monetary policy control the behavior of money in the economy and corrective and directed towards the right direction, consistent all schools definition of monetary policy but the difference lies in two important points: The first is the nature of the goals that are trying to monetary policy achieved and second how the monetary policy work, and aims article to clarify the most important developments in the work of politics monetary and choose the nearest approaches to Islamic Economics.

مقدمة

اختلف مفكرو الاقتصاد حول تطبيق السياسة النقدية خاصة بعد أعمال فريدمان حول النقود التي أظهر فيها أثرها القوي على مستوى الأسعار عكس ما تذهب إليه النظرية الاقتصادية الكينزية، وبهذا فتحت أعمال فريدمان مجالاً جديداً حول كيفية تطبيق السياسة النقدية، وقد ظهرت مناهج جديدة في رسم السياسة النقدية ولكن سنحاول في هذه الدراسة الإجابة على السؤال التالي: أي المناهج أقرب إلى المنهج الإسلامي؟ وماهي المبررات التي تدفعنا إلى اختيار منهج دون الآخر؟ وهذا لأن التعريف الدقيق للسياسة النقدية هو الذي يحدد كيفية عمل أدوات السياسة النقدية، وبذلك سيكون الجدال القائم بين المدرستين الكلاسيكية والكينزية حقلًا خصبا لفهم (مبدأ) عمل السياسة النقدية في الإسلام.

هدف الدراسة

يهدف هذا المقال إلى إيضاح أهم التطورات في عمل السياسة النقدية واختيار اقرب المناهج إلى الاقتصاد الإسلامي.

أهمية الدراسة

تعود أهمية الدراسة لسببين الأول أن الاقتصاد الإسلامي يتضمن السياسة النقدية المثلى في حين تتمثل الثانية في أن الاقتصاد الإسلامي يتضمن منهج اخر في تنفيذ السياسة النقدية وفق ما يتميز به من خصائص تختلف تماما عن خصائص الاقتصاديات الأخرى .

وللإجابة على الأسئلة المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى النقاط التالية :

— تعريف السياسة النقدية؛

— السياسة النقدية بين التحليل الكينزي والكلاسيكي ؛

— خيارات السياسة النقدية؛

— مبررات اختيار المنهج.

أولاً- تعريف السياسة النقدية في الاقتصاد الوضعي والإسلامي

تعددت تعاريف السياسة النقدية و اختلفت باختلاف الرؤية الفكرية والاقتصادية لذلك نجد من ضيق مفهوم السياسة النقدية ليحصره في إدارة النقد في حين نجد من وسع المفهوم حتى ضمنه إدارة الدين الحكومي ومن الباحثين من ربط مفهوم السياسة النقدية بأداة نقل الأثر إلى النشاط الاقتصادي، فبمعناها الضيق يقصد بالسياسة النقدية مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات النقدية والتي تسيطر من خلالها على شؤون النقد والائتمان، وتتم من خلال إحداث تأثيرات في كمية النقود (كمية وسائل الدفع) بما يتلاءم مع ظروف البلد الاقتصادية (وتوسعى السلطات النقدية من خلال هذه الإجراءات إما إلى حقن الاقتصاد بتيار من النقود الإضافية أو امتصاص السيولة الزائدة)¹، وبمعناها الواسع فتشمل جميع التنظيمات النقدية والصيرفية لما لها من دور مؤثر في مراقبة حجم النقد المتيسر في النظام الاقتصادي، بهذا المعنى فإنها تشتمل على جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير في مقدار وتوافر واستعمال النقد والائتمان، وكذلك يمكن أن تعرف السياسة النقدية على أنها ذلك العمل الذي يوجه للتأثير في النقد والائتمان فضلاً عن الاقتراض الحكومي أي حجم وتركيب الدين الحكومي².

انطلاقاً من التعريف الواسع للسياسة النقدية، فإن التنسيق مع السياسة المالية يصبح ضرورة وبخاصة فيما يتعلق بالدين العام، "إذ يهتم ممثل السياسة النقدية (البنك المركزي) بجميع العمليات المتعلقة بتحديد أنواع وحجم الإصدارات الخاصة بالقروض الحكومية وآجالها وأسعار الفائدة والتي تعرف بسياسة الدين العام"³.

أما في الاقتصاد الإسلامي فيقصد بالسياسة النقدية "مجموعة الإجراءات أو القرارات التي يتخذها البنك المركزي الإسلامي لتنظيم وضبط الإصدار النقدي بما يتناسب مع الهيكل الاستثماري والإنتاجي والاستهلاكي للاقتصاد الوطني"⁴، وتعرف بأنها "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة الإسلامية لتنظيم شؤون النقد وإدارتها، بشرط أن تكون تلك الإجراءات والتدابير متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية"⁵، ومن أهداف السياسة النقدية "تحقيق ثبات نسبي للقيمة الحقيقية للنقود"⁶، لذلك يعد تثبيت القدرة الشرائية للنقود بربطها بالإنتاج من قوانين النظام النقدي في الإسلام وقد اهتم الفقهاء المسلمون بثبات قيمة النقود، ويعبر عن ذلك الإمام ابن القيم "إن الدراهم والدنانير (النقود) أثمان المبيعات والثلث هو المعيار الذي يعرف به تقويم الأموال فيجب أن يكون محددًا ومضبوطًا لا يرتفع ولا ينخفض، إذا لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالسلع لم يكن لنا ثمن نعتبر به المبيعات بل الجميع سلع"⁷، فالحفاظ على القدرة الشرائية للعملة يعد الأساس عند رسم السياسة النقدية ويمكن تخفيض القيمة الاسمية للعملة عند حدوث التضخم للحفاظ من طرف السلطات النقدية للحفاظ على القدرة الشرائية للعملة⁸، ذلك أن انخفاض قيمة النقود يعني⁹:

عدم صلاحية النقود لأداء دورها كوحدة حساب عادلة وأمينية، فيجعل النقود أداة ظالمة للمدفوعات الآجلة، ومخزناً غير موثوق به للقيمة فيظلم الناس بعضهم بعضاً ولو عن غير قصد من خلال انخفاض القيمة الحقيقية للوحدة النقدية؛

زيادة الاستهلاك على حساب الادخار طالما أن الادخار يعني فقد جزء من القيمة الحقيقية للرصيد النقدي؛

عدم اليقين في اتخاذ القرارات الاقتصادية، فكيف لمستثمر أن يقبل بانجاز مشروع لا يعرف كم ستكون تكلفته في المستقبل، في ظل عدم استقرار قيمة النقود مما يؤدي إلى تقليل حجم النشاط الإنتاجي؛

يزيد من سوء توزيع النقود، حيث يتأثر أصحاب الدخول الثابتة والدائون بانخفاض قيمة النقود مما يعني ظلما كبيرا لفئة واسعة من المجتمع.

ثانيا- السياسة النقدية في التحليل الكينزي والكلاسيكي

وإذا قصرنا الجدل على المدرستين متعارضتي الجذور؛ الكلاسيكية والكينزية، نجد أن الأولى ترى في تقلبات كمية النقود سببا رئيسا في حدوث الإختلالات الاقتصادية في حين ترى الثانية أن التقلبات جاءت نتيجة لهذه الإختلالات ولا يقتصر هذا الاختلاف حول المضمون النظري بل تعداه إلى كيفية تطبيق السياسة النقدية وبذلك فإن السياسة النقدية في التحليل الكينزي تختلف عنها في التحليل الكلاسيكي في عدة مسائل مهمة، سواء على مستوى الجدل القديم أو الجدل الحديث بين المدرستين، وسوف نستعرض أهم المسائل كالتالي :

1 - أهم الخلافات بين الكينزيين والنقديين حول النقود

يمكن إبراز أهم الاختلافات حول النقود والسياسة النقدية على النحو التالي:

أ- العلاقة بين عرض النقود وبين مستوى النشاط الاقتصادي هي علاقة غير مباشرة عند الكينزيين في حين أن هذه العلاقة تعد مباشرة عند النقديين، ذلك أن الكينزيين ينظرون إلى التغيير في كمية النقود (M) على أساس أنه يؤثر في المقام الأول على سعر الفائدة (I) (والذي يفسر على أساس أنه السعر السوقي على طائفة محدودة من الأصول المالية) ومن هنا فهم ينظرون إلى الإنفاق على أساس أنه يتأثر فقط بطريق مباشر بتغيير كمية النقود حيث أن التغيير في سعر الفائدة يغير من ربحية وكمية الإنفاق على الاستثمار وأن هذا الإنفاق سوف يؤثر بدوره على الإنتاج عن طريق المضاعف، أما النقديون فهم على عكس ذلك يؤكدون على وجود علاقة مباشرة بين التغيرات في عرض النقود والتغيرات في الإنفاق الكلي ومن ثم في الإنتاج الكلي نظرا لأنه وفقا لتحليلهم يترتب على زيادة الأرصدة النقدية زيادة مباشرة على الطلب على كافة الأصول الطبيعية والمالية¹⁰.

ب- أن مجال الإحلال بين مختلف الأصول يعد أكثر اتساعا لدى النقديين عنه لدى الكينزيين، ففي النموذج الكينزي ينصرف أثر زيادة كمية النقود إلى الأصول المالية فقط ويؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة أما في النموذج النقدي سوف يكون هناك زيادة في النقود بالنسبة لهيكل الثروة المبدئي للأفراد مما يؤدي إلى حدوث انخفاض في المنفعة الحدية

للقود بالنسبة للسلع الأخرى وهنا سوف نلاحظ حدوث عملية إعادة توزيع الثروة في صالح السلع الأخرى بمعنى آخر يرى الكينزيين أن وجود فائض سينتقل إلى سوق السندات أما النقديين أن وجود فائض سينتقل إلى السوق ككل بما فيها سوق السلع، وبذلك فإن جوهر الخلاف في هذه النقطة هو كيفية الإحلال بين مختلف الأصول¹¹. وحجة النقديين هنا أن النقود هو أصل فريد يختلف عن الأصول المالية في كونها لا تطلب لذاتها بل تطلب بصفتها وسيطا في التبادل وبالتالي فهي تعد مختلفة تماما عن بقية الأصول وهي ليست بديلا لمجموعة من الأصول (المالية) بل لكافة الأصول وبالتالي فوجود فائض لدى الأفراد سوف يدفعهم إلى إعادة التوازن في أصولهم بشرائهم لأصول مختلفة (بما فيها العينية). ومعنى ذلك أن المتغير الحاسم في عملية التنسيق والتعديل هذه ليس سعر الفائدة وإنما المستوى العام للأسعار.

ج- الخلاف الثالث يدور حول حيادية النقود ويعد من أهم الخلافات لأنه يمس جوهر المدرستين، ولا يخفى أن الكينزيين يدافعون بشراسة عن سعر الفائدة وأهميته كآلية لتنشيط الاقتصاد لان نقل الأثر إلى النشاط الاقتصادي يعتمد كلية على سعر الفائدة (المحفظة الاستثمارية)¹²، "حتى في وقت الانكماش الحاد"¹³، إذ يؤمن الكينزيون بأن "السياسة النقدية اثر فعال خلال فترة زمنية طويلة خصوصا عند تطبيق السياسة العامة لكبح الأزمات"¹⁴، وعليه فبغيا ب سعر الفائدة تخنفي المدرسة بأكملها، وبما أن تفعيل دور سعر الفائدة سيؤدي إلى تفعيل مفهوم الطلب على النقود لأجل المضاربة وهذا يعني منطقيا أن الطلب على النقود وعرض النقود هما الذين يحددان سعر الفائدة في السوق والذي سيؤثر على الادخار والاستثمار، وبالتالي الإنتاج، إذن النقود ليست محايدة في التحليل الكينزي فهي أداة يمكن أن تحقق أرباحا من اكتنازها ويمكن أن تؤثر على الإنتاج، بينما يرى الكلاسيك أن النقود هي وسيط للتبادل فقط ولن تحقق عوائد جراء الاحتفاظ بها، بالإضافة إلى أن زيادة كمية النقود سيؤثر على الإنتاج فعلا ولكن في الأجل القصير، ولكن في الأجل الطويل ستؤثر على مستوى الأسعار¹⁵.

د- هل النقود متغير مستقل أم متغير تابع، هل هو متغير داخلي او خارجي هي آخر المسائل التي تجادل عليها الكينزيون والنقداءويون، وهذا يترتب عليه كذلك مسألة السببية وسوف نبدأ بتفسير الخلاف الأول وهو مسألة استقلالية النقود وهي مسألة هامة هل زيادة

الإنتاج ستؤدي إلى زيادة المعروض النقدي أم لا ؟ أم أن التغير في المعروض النقدي هو الذي يؤثر في الإنتاج ؟ فالكينزيون يرون أن التغيرات في الدخل النقدي من شأنه أن تؤدي إلى تغير المضاعف النقدي والذي بدوره يؤدي إلى تغير حجم المعروض النقدي، ويحدث هذا التغير نتيجة تغير نسبة النقد المتداول إلى الودائع تحت الطلب أو بتأثير الدخل النقدي على سعر الفائدة الذي يؤثر على نسبة الاحتياطات النقدية إلى الودائع تحت الطلب، وفي هذا السياق يرى (توبين) انه يمكن ان نجد نموذجا على الأسس الفكرية الكينزيين حيث تستجيب النقود كمتغير داخلي للتغير في الناتج، ولا يرى الكينزيون ان كون النقود متغير تابع تعتبر مشكلة، بل من العكس من ذلك فإن عملية " توليد النقود تعتبر احد الشروط الاساسية في نجاح تطبيق النظرية الكينزية"¹⁶.

أما النقديون فيرون أن إي زيادة في الناتج تسبقها زيادة في المعروض النقدي وعليه فالسببية تجري من النقود إلى الناتج وعليه فإن النقود كمتغير مستقل يمكن التحكم فيه من خلال أداء البنك المركزي للتحكم في المستوى العام للأسعار.

2- جوهر الخلاف بين المدرستين في ميزان الاقتصاد الإسلامي

تم ذكر أهم الاختلافات بين المدرستين في النقطة السابقة، وسيتم مناقشة هذه الاختلافات وفقا لمبادئ الاقتصاد الإسلامي على النحو التالي:

أ الخلف الأول:

من أهم الاختلافات كيفية انتقال الأثر في تغير عرض النقود إلى النشاط الاقتصادي، فالمدرسة الكينزية ترى أن الأثر غير مباشر (كما أوضحنا سابقا) في حين ترى المدرسة الكلاسيكية أنه أثر مباشر لكن في الاقتصاد الإسلامي هو أثر مباشر على النشاط الاقتصادي أن السندات والصكوك مرتبطة بعائد السوق، ويذكر أحد مفكري الاقتصاد الإسلامي أنه من ثوابت النظام النقدي في الإسلام "أن يكون التوسع في الائتمان مرتبط بالمشاركة وبذلك تتفق رؤية المدرسة الكلاسيكية مع مبدأ الاقتصاد الإسلامي، وإذا أردنا تفسير ذلك فإن زيادة فائض النقود لدى الأفراد ستؤدي بهم إلى إعادة التوازن إلى الأصول (النقود السائلة، الصكوك) مما يؤدي إلى الاستثمار في الصكوك المتداولة وهذا سيؤدي إلى زيادة الإنتاج وسيكون الأثر في الاقتصاد الإسلامي أكثر منه في الاقتصاد الوضعي وذلك بسبب حرمة الاكتناز، و حرمة الاحتكار" وارتباط الصكوك والسندات بعائد السوق

ب- الخلاف الثاني:

هو كيفية الإحلال بين مختلف الأصول فالمدرسة الكينزية ترى أن الإحلال سيكون بين مختلف الأصول المالية والنقود فقط بمعنى (السائلة والشبه السائلة) لكن المدرسة الكلاسيكية ترى أن الإحلال سيكون بين مختلف الأصول (المالية، النقدية، العينية) أما الاقتصاد الإسلامي فالإحلال سيكون شاملا، وبما أن الأصول المالية مرتبطة بالنشاط الاقتصادي مباشرة، فإن الإحلال بين النقود والأصول العينية سيكون له أكثر دلالة في الاقتصاد الإسلامي ومنه يمكن أن نقول أن المدرسة الكلاسيكية تتفق مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي في ما يخص أهمية الأصول العينية والثابتة في إعادة صياغة المحفظة المالية للأفراد، وبذلك ستكون الأسعار هي المؤثر القوي في هذه الصياغة الجديدة للمحفظة المالية.

ج- الخلاف الثالث:

وظيفة النقود ترى المدرسة الكينزية أن الاحتفاظ بالنقود قد يحقق أرباحا ولذلك يتم الطلب على النقود لأجل المضاربة لكن المدرسة الكلاسيكية تدافع على وظيفة النقود الأساسية كوسيط للتبادل وبذلك فإن النقود وفق هذا التعريف ستكون حيادية وأن أثرها سيكون على مستوى الأسعار، ومن خلال تعريف الإسلام للنقود يتضح أن النقود في الإسلام يجب أن تكون وسيلة للاستثمار الحقيقي وليس للمضاربة.

د- الخلاف الرابع:

أن عملية تكيف الودائع مع العملة بما يؤدي إلى التأثير على المعروض النقدي يكاد غير موجود في الاقتصاد الإسلامي كما أن لا وجود لعملية خلق النقود في الإسلام، وهذا كاف لكي تكون النقود متغير مستقل وغير تابع للتغيرات في الدخل.

ثالثا- خيارات السياسة النقدية

أمامنا ثلاثة خيارات في تنفيذ السياسة النقدية، إما أن تكون سياسة نقدية مرنة مرونة مطلقة أو سياسة غير مرنة أو سياسة تتمتع بنوع من المرونة، بمعنى أنها تتغير نتيجة الظروف الاقتصادية أو ما يسمى بالانحناء ضد الريح أي مجابهة التغيرات المتطرفة سواء الانكماشية أو التضخمية.

1- السياسة النقدية المرنة:

تستخدم عدة مصطلحات لتوصيف هذه السياسة منها السياسة الموجهة أو التقديرية أو المرنة فبعض البنوك المركزية تستخدم سياسات نقدية مرنة، وهي بذلك تحاول تغيير معدل نمو عرض النقود حتى يحقق الاقتصاد استقراره فإذا ما أتجه الاقتصاد إلى الركود فإن البنوك المركزية تستخدم السياسات المصممة لزيادة معدل نمو عرض النقود بهدف إنعاش الاقتصاد، بينما إذا سادت معدلات مرتفعة في التضخم، فإن البنك المركزي يطبق سياسات مصممة لتخفيض معدل نمو عرض النقود، وتعتبر الكينزية الممثل الرئيسي لهذا الاتجاه، وعلى ذلك فإن السياسة النقدية تأخذ إحدى الحالتين إما توسعية يقصد بها الخروج من حالة التضخم أو في الحالة العكسية، ولافت هذه السياسة اعتراضا من المدرسة النقداوية مستدلين بما حدث في أزمة الكساد الكبير، ويتجلى الأمر إذا علمنا أن عرض النقود تناقص بمقدار الثلث تقريبا من 1929 إلى 1933، ويعتقد فريدمان أن هذا النقص في عرض النقود تسبب في انخفاض الناتج والعمالة أكبر مما كان يمكن حدوثه لو لم ينخفض عرض النقود، وبذلك اقترح فريدمان تحييد النقود كمسبب أو مصدرا لعدم الاستقرار.

"ومما يزيد من صعوبة نجاح السياسة النقدية الموجهة تعدد الأهداف وتعدد السلطات وتعدد الأدوات وطبيعة التوصل إلى السياسة النقدية المثلى التي تفرضها السلطات النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ويعتبر عامل التأخير الزمني الأداة التي ارتكز عليها النقديون في رفضهم للسياسة الموجهة"¹⁷.

وأصبحت هذه السياسة مرفوضة لأنها تؤدي إلى إحداث صدمات نقدية مفاجئة تؤثر على قرارات الأفراد، أما السبب الثاني فلأنها لا تمنح الأفراد القدرة على توقع سلوك السلطات النقدية.

2- السياسة النقدية وفق منهج القواعد:

بعد استقلالية البنوك المركزية أصبح الهدف الرئيس هو تحقيق استقرار في الأسعار والتخلص من تمويل العجز الموازي، وظهرت عدة محاولات لإيجاد قاعدة نقدية تمكن من التحكم في المعروض النقدي بما يحقق الاستقرار النقدي، وفي هذا السياق يمكن ذكر بعض القواعد النقدية:

أ- **قاعدة الذهب** : وتتميز هذه القاعدة بوجود علاقة ثابتة بين قيمة النقود الوطنية ومقدار ثابت من النقود بحيث يكون لهذه العملة سعر ثابت¹⁸، "وبما أن الذهب قليل الإنتاج فهذا يعني فرض قيود على الإصدار النقدي مما يمنع التضخم"¹⁹.

ب- **قاعدة تثبيت كمية النقود**: "تقوم هذه القاعدة على التثبيت وتعتمد على آلية السوق المفتوحة في ذلك وتبقى التغيرات الحقيقية هي المؤثرة دون كمية النقود كطرق الإنتاج، والموارد، والأذواق، والتكنولوجيا، ويؤخذ على هذه القاعدة أنها لا تأخذ في الاعتبار كمية الإنتاج، فانخفاض الأسعار يؤدي إلى انخفاض مستوى الأرباح، ثم الإنتاج ومن ثم انتشار البطالة"²⁰.

ج- **قاعدة تثبيت القوة الشرائية للنقود**: بمقتضى هذه القاعدة تزيد كمية النقود كلما زادت كمية الإنتاج، حتى لا تنخفض الأسعار والعكس إذا قلت كمية الإنتاج، قاعدة النقود الأهلية : وهي ان تتولى البنوك الخاصة إصدار النقود وتدعو إلى القضاء على احتكار البنك المركزي لإصدار النقود، ونظرا لحرية الإصدار ستتنافس المصارف في منح الفائدة على النقود التي تصدرها وتعد بتحويل هذه النقود إلى سلة من السلع، أو الذهب أو الفضة، ولن يصيب التضخم الجمهور ككل.

د- **قاعدة النمو الثابت**: وفي ظل هذه القاعدة يزداد عرض النقود بمعدل ثابت، وذلك بناء على صعوبة تحديد متوسط لفترة التباطؤ الزمني بين عرض النقود ومستوى الدخل حسب دراسة قام بها فريدمان.

هـ- **قاعدة نسبة الاحتياطي الكامل**: اقترح (ارننج فيشر) رفع نسبة الاحتياطي للودائع إلى 100 بالمائة لمنع البنوك من اشتقاق الائتمان الذي يؤدي إلى زيادة كمية النقود.

ويمكن تعريف "القاعدة النقدية على أنها وظيفة رد فعل البنك المركزي التي تجسد الاستجابة للانحرافات في المتغيرات الاقتصادية الكلية لتحقيق أهداف سياسته الأساسية، وبعد وصف يسير لقواعد هذه السياسة من المهم تقدير كفاءة هذه القواعد (بمعنى تحقيق التوليفة المرغوبة من الأهداف تبعاً لهيكل الاقتصاد والظروف الاقتصادية السائدة) وامثلتها (بمعنى تعظيم وظيفة الرفاهية الاجتماعية)"²¹.

كما تعرف بأنها " إطار لانتهاج سياسة نقدية في ظل ظروف معينة وبذلك فإن هذه السياسة تعتمد على منهج القواعد إذ تتطلب تبني سياسة واضحة كما يترك للبنك المركزي

حرية اتخاذ القرار حول كيفية استخدام أدواته الأخرى الذي يسمح له ببعض المرونة في التصدي للصدمات المحلية والخارجية غير المتوقعة"²².

ومن بين السياسات النقدية وفق منهج القواعد نجد استهداف الأسعار التي تم استخدامها في نهاية القرن من طرف الاقتصاديات المتقدمة لمواجهة موجة التضخم السائدة آنذاك، فالآثار السلبية للزامات الاقتصادية وخاصة حالة التضخم منها جعلت هدف استقرار المستوى العام للأسعار من خلال استقرار قيمة النقود هدفاً استراتيجياً يمكن أن تتحقق من خلاله معدلات جيدة في النمو الاقتصادي، مما جعل مختلف الدول المتقدمة تتجه في الآونة الأخيرة نحو تكليف البنك المركزي بمهمة رئيسية هي الحفاظ على استقرار الأسعار وإعطائه الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية بالطريقة المناسبة لتحقيق هذا الهدف ويأتي إعطاء الأولوية لهدف استقرار الأسعار لسببين رئيسيين هما²³:

الأول أنها تتمتع السياسة النقدية بقدرتها على تحقيق هذا الهدف أكبر من أي سياسة أخرى، وقدرتها أقل على تحقيق الأهداف الأخرى للسياسة الاقتصادية، والثانية أن تعدد الأهداف يقلل القدرة على تحميل المسؤولية للبنك المركزي والدولة فالفشل في تحقيق هدف معين يمكن تبريره بالاهتمام بالأهداف الأخرى.

وقد تولدت قناعات راسخة لدى واضعي السياسة النقدية بأن استقرار الأسعار يجب أن يكون الهدف طويل الأجل للسياسة النقدية وكما تبين ومنذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي بأن التأثير في التضخم بشكل غير مباشر عن طريق المقاربة التقليدية القائمة على التحكم في المتغيرات، الوسيطة (الاستهدافات الوسيطة) كمعدلات الفائدة، سعر الصرف والمجاميع النقدية التي لم تكن فعالة في تحقيق الهدف المنشود في خفض التضخم مما دفع إلى تبني أسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية مبني على مقاربة مباشرة للحد من التضخم سواء من قبل الدول المتقدمة أو الدول النامية مع بداية التسعينات من القرن الماضي وعرف هذا الأسلوب "سياسة استهداف التضخم"²⁴. كإطار أو قاعدة للسياسة النقدية، فقاعدة السياسة النقدية ليست أكثر من مجرد خطة طوارئ تصف بأكبر دقة ممكنة الظروف التي يغير بها المصرف المركزي أدوات السياسة النقدية، إذن فالهدف الرئيس من السياسة النقدية لأغلب البنوك المركزية هو "تحقيق استقرار في مستوى الأسعار من خلال المحافظة على قيمة العملة المحلية داخلياً أو خارجياً. ويعني ذلك على صعيد الاقتصاد المحلي إبقاء

التضخم منخفضاً ومستقرّاً، أما على الصعيد الخارجي، فذلك يعني عادة استهداف سعر الصرف²⁵، إن اقتصر الدول المتقدمة على استهداف التضخم مبني على توفير بعض الشروط منها:

— ارتفاع درجة استقلالية البنوك المركزية؛

— أسعار صرف مرنة؛

— نظام إعلامي ملائم؛

— توافر شبكة المعلومات بين مختلف المؤسسات.

هذه العناصر تساعد على تقديم تنبؤات مستقبلية للتضخم مما يحقق السلطات النقدية قدرة على استخدام أدواتها النقدية للتأثير على سلوك الفعاليات الاقتصادية بما يؤدي إلى تحقيق هدف الاستقرار النقدي استقرار الأسعار.

يعتقد الكثير من الاقتصاديين أن باستطاعة السياسة النقدية أن تعمل على تحقيق استقرار النشاط الاقتصادي وثباته ولكنهم يختلفون حول الأهداف المباشرة لسياسة نقدية تقود إلى استخدام شامل، وتباينت الآراء حول دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار إلى عدة اتجاهات، فمنهم من يرى أن السياسة النقدية يجب أن تهدف إلى منع التقلبات المتطرفة في مستوى الأسعار في حين ترى مجموعة أخرى إن السياسة النقدية يجب أن تهدف إلى إبقاء مستوى الأسعار ثابتاً بصورة مطلقة وبينما تعتقد مجموعة ثالثة، إن هدف السياسة النقدية هو التمييز بين الاستعمال الإنتاجي والاستعمال المضارب للنقود، في حين ذهب اقتصاديون آخرون أن دور النقود في الاقتصاد يجب أن يبقى حياً تماماً.

وهنا يتضح أن السياسات النقدية في جل الدول أخذت منحى آخر بحيث أصبحت تستخدم القواعد بدل المرونة التامة، وبالتالي أصبح هدف البنك المركزي الرئيس هو تحقيق الاستقرار في قيمة النقود وانطلاقاً من هذه التغيرات في الواقع الاقتصادي استفاد الكثيرون في هذه الرؤية وبدؤوا بالعمل على إعادة صياغة النموذج الكينزي ومن بين الذين قدموا أفكاراً في هذا الاتجاه نجد جون تابلور الذي اقترح سنة 1993 القاعدة النقدية التي تعطى بالمعادلة البسيطة التالية:²⁶

$$r = 2 + p + 0,5y + 0,5(p - 2)$$

حيث: r هو سعر الفائدة للاحتياطي الفيدرالي و p معدل التضخم و y هو الفارق بين الناتج الحقيقي والاتجاه العام للإنتاج والهدف من المعادلة هو تحديد قيمة r من خلال المعدلات الفعلية للتضخم والناتج من أجل تحقيق معدل تضخم مستهدف قدره 2 بالمائة.

وهذا يعني انه إذا كان المعدل الحقيقي للتضخم هو نفسه معدل التضخم المستهدف ولا يوجد انحراف للناتج، فإن البنك المركزي سيتدخل بتغيير سعر الفائدة مثلا: لدينا في قاعدة تايلور التضخم المستهدف هو 2 بالمائة وإذا كان الناتج الفعلي يساوي الاتجاه العام للناتج فإن سعر الفائدة ليوم واحد هو 2،2 مع انه لو طبقنا مبدأ السياسة المرنة لكان علينا عدم التدخل بتاتا لأنه لا يوجد تضخم ولا انحراف للناتج.

ومن خلال المعادلة يتضح أن هدف السياسة النقدية هو ليس مجابهة التضخم الحالي ولكن إصله إلى المعدل المستهدف، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن البنك المركزي يصبح أكثر شفافية حول كيفية تحديد أسعار الفائدة.

ج. السياسة النقدية غير المرنة: اقترح فريدمان سياسة نقدية غير مرنة حيث أكد على أهمية زيادة معدل نمو الكتلة النقدية بمعدل ثابت، ويمكن فهم القاعدة من خلال المعادلة التالية:

$$m = p + y \dots\dots\dots 2$$

حيث يمثل m معدل نمو الكتلة النقدية و p معدل التضخم و y معدل نمو الناتج، وتحدد m على أساس معدل النمو المستهدف، فإذا كان معدل نمو الكتلة النقدية هو 4 بالمائة ومعدل النمو الحقيقي هو 2 بالمائة فإن معدل التضخم هو 2 بالمائة، وحسب فريدمان فإن هذه الحالة مؤقتة لأن البنك سوف يبقي على سياسته دون تأثير بمعنى نمو في الكتلة النقدية بـ: 4 بالمائة بما يؤدي إلى تحفيز الإنفاق وبالتالي الإنتاج وهذا يؤدي إلى إعادة التوازن إلى الاقتصاد ومعالجة التضخم دون سياسة تحكيمية والهدف من هذه السياسة هو التحكم في معدلات التضخم في الأجل الطويل دون تدخل أي من طرف البنك المركزي فزيادة عرض النقود بمعدل ثابت تضمن تقريبا ألا يكون عرض النقود عنصرا لعدم الاستقرار.

ويرى مفكرو مدرسة شيكاغو أن الشروط التي يجب توافرها لتحقيق تلقائية السياسة النقدية تتمثل في²⁷:

-استقرار مستوى الأسعار المحلية؛

ثبات معدل نمو المعروض النقدي؛

رفع كافة القيود عن الاحتياطات القانونية.

كما حدد بعض الاقتصاديين مزايا السياسة النقدية في محورين هما:

أن هذه السياسة تجعل النظام الاقتصادي يعمل بشكل أفضل لأن أصحاب النظرية الكمية ومنهم فريدمان أقرّوا بأن التقلبات من الناتج القومي (الوطني) قد يكون سببها التقلبات في عرض النقد فإذا تم تحديد معدل نمو ثابت للمعروض النقدي فإن ذلك ينعكس على استقرار القطاع الحقيقي في الاقتصاد وبالشكل الذي يضمن التقليل من آثار الدورات التجارية عمدنا إضافة إلى ذلك فإنه يحقق نوعا من الاستقرار في التوقعات وبخاصة بالنسبة لرجال الأعمال ويقلل من حالات المضاربة وبالنتيجة يخفف أيضا من آثار الدورة الاقتصادية.

أن هذه السياسة تجعل السلطة أكثر استقلالاً ومقدرة على التركيز في استخدام الجانب الفني لصنع القرار بعيدا عن التدخل الحكومي والأهداف الرئيسية للسياسة النقدية، ومن ثم فهي تحمي السلطة النقدية من الوقوع في أخطاء قد تنعكس على الوضع الاقتصادي مع العلم أن تأكيد فريدمان حول هذه السياسة لا يعني أن السياسة النقدية تعمل بدون أخطاء ولكنها تعد الخيار الأفضل وخاصة في ظل وجود التناقض في تحقيق الأهداف والتباطؤات الزمنية في إجراءات السياسة النقدية والتي قد تجعل من الوضع الأكثر سوءا في اعتماد السياسة النقدية والتي قد تجعل من الوضع الأكثر سوءا في اعتماد سياسة تحكيمية (نشطة) إذ أن السلطة النقدية كثيرا ما وقعت في أخطاء عند تحكيمها في عرض النقود على وفق الظروف.

وعلى الرغم من المزايا السابقة إلا أن الاقتصاديين قدموا السلبيات التالية لها:

أن السياسة التي اقترحها فريدمان لا تلعب أي دور دفاعي تجاه التقلبات والاضطرابات في القطاع الحقيقي وأن السلطة السياسية لا توافق على بناء السلطة النقدية ولمدة طويلة بعيدة عن الاضطرابات في النظام الاقتصادي ولا تمارس ضغوطا معينة للتخفيف من حدتها.

أن هذا الأسلوب في إدارة السياسة النقدية يجعل الوضع الاقتصادي شديد الحساسية تجاه التقلبات في سرعة التداول فقد تكون هذه السياسة دافعا للأفراد لإحلال نسبة النقود لمواجهة دوافع الطلب على النقود، لأغراض الطوارئ والذي قد يؤدي إلى زيادة سرعة

التداول، كذلك قد يؤدي انخفاض هذه السرعة إلى زيادة معدلات البطالة، وبخاصة في ظل تأكيدات الكينزيين بأن الأسعار والأجور تتحرك غالبا ببطء ردا على الصدمات وبخاصة في الاتجاه التنازلي ومن ثم تستمر حالة عدم الاستقرار في القطاع الحقيقي.

تعتبر هذه السياسة من السياسات النقدية في الاقتصاد الوضعي التي تتفق مع الاقتصاد الإسلامي في الهدف، الكيفية والمبدأ.

رابعا- مبررات اختيار المنهج

سوف نستعرض أهم مبادئ الاقتصاد الإسلامي التي توضح كفاءة السياسة النقدية والمبينة كالتالي:

1- معادلة التبادل: أتى فيشر بمعادلة عرفت باسم معادلة التبادل، وهي لا تعدو أن تكون معادلة في شكل رياضي تبين المبادلات التي تمت في دولة معينة خلال فترة معينة ومؤداها "إن مجموع المبالغ المدفوعة في السلع والخدمات محل المبادلات الاقتصادية أو التبادل، خلال مدة معينة، أما يتعادل بالضرورة مع مجموعة القيم النقدية للسلع والخدمات محل هذه المبادلات نفسها.

لقد صاغ الاقتصادي (فيشر) هذا التحليل بصورة معادلة رياضية بسيطة أطلق عليها معادلة التبادل او المعاملات او معادلة فيشر وقد أخذت الشكل التالي:

$$M.V = P.T \dots\dots\dots(1.1)$$

ولقد طورت هذه معادلة بربطها بالإنتاج كالاتي :

$$M.V = P.Y \dots\dots\dots(1.2)$$

فمعادلة التبادل التي اقترحها فيشر تشير إلى عنصرين الأول مرتبط بالدخل الوطني أما الثاني فتشير إلى الإنفاق الوطني، ولو فصلنا هذين الجانبين لوجدنا إن الإنفاق الوطني ينكون من متغيرين هما الكتلة النقدية وسرعة دوران النقود إما الدخل الوطني فيتكون من عنصرين هما الأسعار والإنتاج، والإسلام عالج تحقيق التوظيف التام من خلال تركيزه على الأسباب التي تؤدي إلى الإخلال بهذه المعادلة فبالنسبة للجانب الأول المتعلق بالإنفاق الوطني فقد حرم الإسلام الربا والاكتناز وحفز على الاستثمار، أما الجانب الثاني فقد حرم الاحتكار والتسعير، هذا التحريم سيحقق التوظيف التام من خلال التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي عند اعلي مستوى وهذا ما ذهب إليه قانون ساي بمعنى أخر فأي زيادة في كمية النقود يجب أن تتوجه للتداول .

2- **استقرار الأسعار في الإسلام:** يرى احد الباحثين أن عدم استقرار الأسعار " ناتج عن ثلاث أسباب الأول مرتبط بالفهم الخاطئ لمفهوم وظائف النقود حيث يؤكد علماء المسلمين أن النقود وجدت لتقدير قيم السلع والخدمات والوظيفة الثانية أنها واسطة لإتمام المبادلات وليست غرضا في حد ذاته كما ذهب إليه المدرسة الكينزية أما السبب الثاني فهو التوسع في الإصدار النقدي والاعتماد على سياسة التضخم وسياسة الأسعار، أما السبب الثالث فهو إلغاء قاعدة الذهب"²⁸.

3- **تغيير نسبة الاحتياطي القانوني:** يميز الإسلام بين الودائع الجارية والودائع الاستثمارية ولأن نسبة الاحتياطي القانوني 100 بالمائة على الودائع الجارية فإن النظام المصرفي لا يسمح بإصدار النقود الخطية أي انه لا يوجد توليد للنقود.

خاتمة :

بعد عرضنا لأهم مناهج السياسة النقدية وإسقاطها وفقا لمبادئ الاقتصاد الإسلامي، توصلنا إلى مجموعة من النتائج نصيغها في الآتي:

1 -هدف السياسة النقدية في الإسلام هو الحفاظ على استقرار قيمة النقود، لذلك تعد قاعدة تثبيت قيمة النقود هي الإطار الأساسي في رسم السياسة النقدية؛

2 -أن أثر السياسة النقدية سينتقل مباشرة إلى النشاط الاقتصادي لعدم وجود فصل بين الاقتصاد النقدي والحقيقي؛

3 -أن أي زيادة في عرض النقود سينتقل إلى الناتج الوطني بسبب ارتباط الصكوك الإسلامية بالناتج الوطني وبسبب حرمة الاكتناز؛

4 -سوف يؤدي تداول النقود (حرمة الاكتناز) وتداول السلع (حرمة الاحتكار) إلى زيادة الفوائض التي تتحول إلى النشاط الاقتصادي؛

5 -التأكيد على وظيفة النقود كوسيط للتبادل يجعل من النقود متغيرا مستقلا وليس تابعا؛

6 -يمكن التحكم في عرض النقود بسبب عدم وجود عملية توليد للنقود، وبذلك فإن

البنوك، والمؤسسات غير قادرة على التأثير على النقود؛

7 -مما سبق يتضح أن المنهج الكلاسيكي اقرب إلى منهج الاقتصاد الإسلامي.

الإحالات والمراجع

¹ - عقيل جاسم، عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، عمان، ط2، 1999، ص207.

- 2 - هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين تيسع ارسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، بغداد، 2009، ص259.
- 3 - يسرى السامرائي، زكريا الدوري، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار وائل للطباعة والنشر، 2005، ص 186.
- 4 - حمدي عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية:دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الاسلامي، الدار الجامعية الابراهيمية، 2007، ص371.
- 5 - حسين علي بن هاني، السياسة النقدية في الاسلام، رسالة ماجستير، الاردن، جامعة اليرموك، 1989، ص 10.
- 6 - محمود الكفراوي، السياسات النقدية و المالية في ظل اقتصاد اسلامي، مكتبة الاشعاع، السودان ط1 2004، ص193.
- 7 - ابن القيم الجوزية، اعلام الموقعين عن رب العالمين، مكتبة الكليات الازهرية، 1968، ص 156.
- 8 - احمد حسن، الاوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي، دار الفكر، سوريا، 1999، ص 267.
- 9 - محمد شابرا، نحو نظام نقدي عادل، دار السلام 2010، ص 52.
- 10 - سهير معنوق، السياسة النقدية في التحليل الكينزي والنقدي مع إشارة خاصة للبلاد المتخلفة، مصر، القاهرة، ص116.
- 11 - نفس المرجع، ص116.
- 12 - ادوين مانسفيلد وناريمان بيهرافيش، علم الاقتصاد، مركز الكتب الاردني، 1988، ص360.
- 13 - جيمس جوارثيني، الاقتصاد الكلي: الخيار العام والخاص، دار المريخ، 1988، ص 417.
- 14 - حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص307.
- 15 - نفس المرجع، ص116.
- 16 - Chinardet Claude, « Les conditions de succès de la théorie de Keynes : les a-t-on oubliées ? », *Vie & sciences de l'entreprise*, 2012/1 N° 190, p. 118-121. DOI : 10.3917/vse.190.0118
- 17 - مرجع سابق، ص91.
- 18 - احمد جمال الدين موسى، النظريات والنظم النقدية والمصرفية، جهاز توزيع الكتاب الجامعي، جامعة المنصورة، 2003، ص 187.
- 19 - يوسف كمال، فقه الاقتصاد النقدي، ص 378.
- 20 - نفس المرجع ، ص380.
- 21- Norman Loayza, Monetary Policy Functions and Transmission Mechanisms, (Klaus Schmiat-Hebbel, Central Bank of Chile), 2002, p.3.
- 22 - إنزو كورثيني ومحسن خان، الأنظمة النقدية واستهداف تقليل التضخم، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 37، 2000، ص 28.

23 - زينب عوض الله، أسامة الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003 ص 320.

24 - رجاء عزيز بندر، استهداف التضخم، دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية، البنك المركزي العراقي.

25 - سايمون غرابي، نك تالبوت، العمليات النقدية، كتيبات عن البنوك المركزية، العمليات النقدية، مركز دراسات المصارف المركزية، بنك انكلترا، لندن، 2006، ص 1.

26 - Taylor, John B., 1993. Discretion versus policy rules in practice. Carnegie-Rochester Series on Public Policy, North-Holland, vol. 39, pp. 195 214.

27 - حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 92.

28 - عدنان خالد التركماني، السياسة النقدية والمصرفية في الاسلام، الاردن، مؤسسة الرسالة، 1988، ص 204.